الأمم المتحدة

A/C.2/66/L.72

الجمعية العامة

Distr.: Limited
1 December 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

النظام المالي الدولي والتنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد دنيس زدوروف (بيلاروس)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/66/L.7

التصدي للتقلب المفرط للأسعار في أسواق الغذاء وأسواق المال والسلع الأساسية المتصلة بها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على أن لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف للمحافظة على صحته ورفاهه، بما في ذلك الغذاء، والإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية[(١)] وإعلان الأمم المتحدة للألفية[(٢)]، وبخاصة الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول عام ٢٠١٥،

---

(١) تقرير مؤتمر الأغذية العالمي، روما، ٥-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.75.II.A.3)، الفصل الأول.

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

011211 011211 11-61636 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تضع في اعتبارها إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية[٣] وإعلان[٤] مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي، الذي عُقد في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٥]، وتشير أيضا إلى خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ التنفيذية'')[٦]،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٧]،

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وإلى وثيقته الختامية[٨]،

وإذ تحيط علما بالعمل الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بما في ذلك لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لها، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبخاصة عمله الأخير بشأن أموَلة أسواق السلع الأساسية،

وإذ تحيط علما أيضا بالمبادرات الأخيرة الرامية إلى مساعدة الحكومات والشركات والمزارعين على تخفيف حدة المخاطر المرتبطة بالتقلب المفرط لأسعار الأغذية وبناء القدرة على إدارتها، وبخاصة في أفقر البلدان،

وإذ تسلّم بضرورة دعم استجابة شاملة ومنسقة من أجل معالجة الأسباب المتعددة والمعقدة للتقلب المفرط لأسعار الأغذية والسلع الأساسية المتصلة بها في الأسواق المالية؛

---

(٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

(٤) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة WSFS 2009/2.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٧) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٨) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء التقلب المفرط لأسعار السلع الأساسية وأثر هذا التقلب المفرط للأسعار على الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في البلدان النامية، وبخاصة إزاء كون العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المعتمدة على السلع الأساسية لا تزال معرضة لتقلبات مفرطة في الأسعار، وإذ تسلّم بضرورة تحسين تنظيم وأداء وشفافية الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية بطريقة مناسبة للتصدي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية،

وإذ تكرر تأكيد ضرورة أن يدعم النظام المالي الدولي النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف والتنمية المستدامة والجهود المبذولة من أجل القضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية، وأن يسمح في الوقت ذاته بالتعبئة المتسقة لجميع مصادر تمويل التنمية،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي: التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي، حيث يسلّط الأمين العام الضوء، في جملة أمور، على الزيادة الكبيرة في أموَلة أسواق السلع الأساسية منذ عام ٢٠٠٤ تقريبا، كما يتجلى من خلال ارتفاع حجم الاستثمارات المالية في أسواق مشتقات السلع الأساسية، وعلى كون هذه الظاهرة تشكل مصدر قلق بالغ، لأن أنشطة المشاركين في المعاملات المالية تنزع إلى دفع أسعار السلع الأساسية بعيدا عن المستويات التي تبررها العوامل الأساسية للسوق، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على المنتجين والمستهلكين على حد سواء[٩]،

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير السياسات المعنون ”التدابير السياساتية لمواجهة تقلب الأسعار في الأسواق الغذائية والزراعية“، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم، في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١١،

١ - **تقرّ** بأهمية مبادرة السيد ليونيل فرناندیس رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، المعنونة ”نحو التوصل إلى توافق دولي في الآراء بهدف الحد من تقلب الأسعار والمضاربة المفرطين في أسواق السلع الأساسية“؛

(٩) A/66/277، الفقرة ١٠.

٢ - **تشدد** على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة للحد من التقلب المفرط لأسعار الأغذية، مع الاعتراف بوجود قصور في فهم أسباب ذلك، وعلى أنه ينبغي إجراء مزيد من البحث، وتؤكد في هذا الصدد على ضرورة تعزيز مزيد من الشفافية وإتاحة مزيد من المعلومات المتعلقة بحالة الأسواق على جميع المستويات؛

٣ - **تشدّد** على أهمية إتاحة معلومات دقيقة وشفافة في الوقت المناسب للمساعدة على التصدي للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، وتحيط علما، في هذا الصدد، بنظام معلومات الأسواق الزراعية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وتحث الأطراف المشاركة فيه، من منظمات دولية وشركات قطاع خاص وحكومات، على كفالة إطلاع الجمهور في الوقت المناسب على منتجات إعلامية ذات جودة عالية بشأن أسواق الغذاء؛

٤ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة، في دورتها السادسة والستين، أن يدعو إلى إجراء مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى، تُعقد في جلسة عامة بمشاركة الدول الأعضاء وخبراء مستقلين وجهات معنية أخرى، لتشجيع تبادل الآراء بشأن كيفية الحد من التقلب المفرط للأسعار في أسواق الغذاء وأسواق المال والسلع الأساسية المتصلة بها، على أن يؤخذ في الحسبان ما أُنجز من عمل في هذا الشأن على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية؛

٥ - **تدعو** جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المنظمات الدولية، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة، إلى المشاركة بفعالية في المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى ومواصلة بحثها وتحليلها لهذه المسألة؛

٦ - **تسلم** بأهمية مراعاة احتياجات البلدان النامية في هذا الحوار، وتؤكد أنه ينبغي، في إطار التصدي للتقلب المفرط للأسعار في أسواق الغذاء وأسواق المال والسلع الأساسية المتصلة بها، إيلاء اهتمام خاص لحاجة البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية إلى تحقيق أمنها الغذائي؛

٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يراعي نتائج المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى فيما يقدمه من تقارير في هذا الشأن في إطار البند المعنون ”المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي“ وغيره من بنود جدول الأعمال ذات الصلة.